الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع و آفاق المستقبل

د. قدي عبد المجيد
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر

تعيش البشرية أوضاعا جديدة غير تلك التي عرفتها من قبل، سواء على المستوى التكنولوجي أو الاقتصادي و حتى السياسي، و إذا كان الإسلام بعيدا عن التطبيق الكلي في بعض جوانب الحياة كالاقتصاد مثلا، إلا أن ثمة صحوة فكرية بدأت منذ السبعينات مهتمة بالاقتصاد الإسلامي محاولة إحياءه و التعريف به والقيام بتحليلات للأوضاع الاقتصادية انطلاقا من هدي الإسلام و معالمه. و هكذا أصبح محل اهتمام الكثير من الباحثين من المسلمين، و غيرهم. فكم من الملتقيات والندوات عقدت بل أن بعض المؤسسات الإسلامية في مجال الاقتصاد بدأت تعرف الطريق إلى التجسيد في أرض الواقع كالبنوك، بيوت الزكاة، و مؤسسات التأمين التعاوني و إدارات الأوقاف و غيرها.

يستمد الاقتصاد الإسلامي أسسه و معالمه من القرآن الكريم. و بتفحص آيات القرآن في الميدان الاقتصادي نجدها تتجه في ثلاث اتجاهات [1]:

ـ الاتجاه الأول : التوجيه و الإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق وعدم الإسراف، و العمل و الابتعاد عن بعض السلوك المشين.

ـ الاتجاه الثاني : تأكيد حقائق ثابتة، و ربط الظواهر ببعضها، كوصف الإنسان بالهلع و الجزع، ووصف العلاقة بين النمو و الربا، و العلاقة بين تأمير المترفين و الفساد . . . . الخ.

ـ الاتجاه الثالث : تشريعي يرتبط بالحلال و الحرام لتحقيق مصلحة العباد، كتحريم الربا و بعض أنواع البيوع.

---

[1] قدي عبد المجيد، ورقات في الاقتصاد الإسلامي، ص 27،28. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 1990/2.

كما أن التجربة التاريخية للمسلمين في إسنادها للقرآن الكريم استطاعت أن تفرز فكرا إسلاميا عالج الكثير من القضايا الاقتصادية محللا لها الكثير من الحلول الهامة مثل :

- مراقبة الدولة في إنفاقها من خلال عدم نقل الزكاة من المكان الذي فرضت فيه إلى مكان آخر.
- الاهتمام بالطلب باعتباره محركا للاقتصاد و هذا من خلال الآثار التوزيعية للزكاة.
- ربط الإيراد بالإنفاق لترشيد النفقات العامة.
- فصل بيت المال العام عن بيت مال الزكاة.

و اليوم يجد الاقتصاد الإسلامي نفسه أمام مفترق طرق نتيجة عدة عوامل، منها ما يعود و منها ما يعود للبيئة العالمية الجديدة، المتميزة بظهور الكوكبة التي جعلت الاقتصاد العالمي محكوما بقوى كلية شمولية، تصعب مراقبتها و توجيهها و التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات التي ليس لها أي التزام جاه دولة بعينها [2]، في ذات الوقت الذي تعرف فيه البشرية أزمة عالمية شاملة تمس مجالات عديدة كالنقد، و الطاقة، و البيئة، و الطب. فهل باستطاعة الاقتصاد الإسلامي مواجهة هذا التحدي ؟

إن محاولة الإجابة على السؤال السابق لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعتين من العوامل، مجموعة تخلق الظروف الملائمة لنمو و تطور الاقتصاد الإسلامي، في حين المجموعة الثانية على إعاقته.

المجموعة الأولى : العوامل المساعدة على نمو و انتشار الاقتصاد الإسلامي

1 ــ لقد عاشت البشرية منذ زمن طويل في ظل الصراع بين قوتين اقتصاديتين (كالحرب الباردة) تتبنيان منطلقات إيديولوجية مختلفة، مما جعل الولاء العالمي موزعا بينهما، لكن سرعان ما عرف المعسكر الاشتراكي الانهيار والاندثار بظهور سياسة البيروسترويكا و الغلاسنوست، ومثل هذا الانهيار جعل الثقة تسحب من الخيارات الاشتراكية لدى بعض المفكرين و الدول، في الوقت الذي كانوا يلعنون فيه المبادئ الرأسمالية و ينعتونها بأبشع النعوت والأوصاف كالاستغلال، والهيمنة. . . .

[2] قدي عبد المجيد، الكوكبة وواقع دول العالم الثالث، مقال في انتظار النشر.

مثل هذا الاختلال القطبي أدى إلى نتيجتين، الأولى منهما أن العالم خفف من حدة الصراع الإيديولوجي و أصبح أكثر براغماتية في تعامله مع القضايا، و هو ما أعطى الحرية لبعض الدول لإعادة صياغة تحالفها. أما النتيجة الثانية فهي أن المجال مفتوح لظهور قطبيات جديدة، و هي فرصة للمسلمين لإبراز ما عندهم و بلورة أفكارهم ليكون أساسا لتكتل قطبي جديد.

2 ــ إن حضارة السوق في مفاهيمها و تطبيقاتها كانت صارمة و قاسية بخصوص الجوانب الإنسانية و الاجتماعية. و هذا من خلال فلسفتها الداعية إلى ترك الحرية للسوق حيث ذاك لا يتسنى إلا من خلال قدرات القطاع الخاص و خوصصة القطاع العام [4]. و القطاع الخاص كما هو معلوم يسعى دوما إلى التقليل من التكلفة ــ و من بينها تكلفة العمل ــ و قد لا يتأتى له ذلك إلا من خلال خفض الأجور بالنظر إلى ضغط النقابات؛ و من ثم يسعى إلى استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال لإحلالها محل العمالة مما يؤدي إلى تفشي البطالة. فسجل على سبيل المثال ما يقرب من 18 مليون بطال في دول الاتحاد الأوربي بالنظر إلى صرامة سوق العمل، و بطء إعداد القوى العاملة و تأهيلها عن اللحاق بأطوار سوق العمل.

كما أن المنظمات الدولية الراعية اليوم لحضارة السوق تركز اهتمامها على إيجاد الحلول لبعض المشكلات القائمة كمشكلة المديونية، اختلال موازين المدفوعات، دون الاهتمام بالنمو الاقتصادي. و إصلاح هذه المشاكل يمر عبر وصفة جاهزة تتمثل في تفكيك القطاع العام و ما ينجر عنه من زيادة حجم البطالة، و تحرير الأسعار، مما يلحق أثرا بالقدرة الشرائية للفئات متدنية الدخل. كما أن إصلاح خلل الموازنة العامة إنما يرتكز على ضغط النفقات، خاصة الاجتماعية منها مثل التعليم مما يؤدي إلى ظهور مشكلات جديدة كالأمية.

و لا شك أن في مضامين الإسلام و هديه دعوات مغايرة لمثل هذا الواقع كالدعوة للعمل والقضاء على الفقر و الأمية.

[4] مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي: العولمة و آثارها الاجتماعية، ص 29.

إن مثل هذه الجوانب مجهولة لدى غير المسلمين و ربما عند المسلمين إلا أن الضجر مما يعيشه العالم من بؤس و تراجع في مؤشرات التنمية البشرية في أغلب دول العالم يشكل فرصة للمسلمين لعرض ما لديهم للغير.

3 ــ يرتبط الاقتصاد الإسلامي بوجود عدد كبير من المسلمين الموزعين على مختلف القارات، و الذين يتكلمون مختلف اللغات و الذين يؤمنون بشكل إجمالي بأن الإسلام شامل لجوانب الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي، حتى و إن كان إدراكهم التفصيلي لذلك يختلف بحجم إدراكهم لمعاني الإسلام. إلا أن هذا الحجم من المسلمين قد يكون أقرب إلى عقيدته من أي عقيدة أخرى و يكون أكثر استعدادا لتطبيق دينه من أي شيء آخر، و لا أدل على ذلك من وجود بعض التجارب ذات الطابع الاقتصادي في كل دول العالم الإسلامي في إيران، ماليزيا، باكستان، الجزائر . . . الخ. و هناك تهافت من المسلمين على العودة إلى أصالتهم و التحرر من التبعية. حتى و إن كان مسعاهم فيه الكثير من العاطفية، إلا أنه يؤشر من جهة أخرى على الاستعداد النفسي لتبني الخيارات الإسلامية في المجال الاقتصادي. و مثل هذا الاستعداد هو إحدى شروط نجاح أي تجربة. و رغم سيادة الازدواجية الثقافية في حياة المسلمين و معايشتهم لأشكال الصراع و الغزو الفكري [5] ، وحدة أشكال الغزو الفكري و الثقافي فإن الوعي الداخلي و بذور الفطرة في النفوس تفعل فعلها في انتظار تفعيل المؤسسات الإسلامية.

4 ــ لقد عرف العالم الإسلامي تأسيس عدد كبير من المؤسسات الإسلامية، رغم ما يمكن أن يقال من محدوديتها أو جزئيتها إلا أنها تبقى معالم جديدة تبرز قدرة صمود المؤسسات الإسلامية في محيط معادي؛ مما يجعلها أقدر في محيط منسجم، بل أن بعض المؤسسات بدأت تعرف انتشارا حتى في البلدان غير المسلمة، كالمصرف الإسلامي الدولي في الدانمارك، و مؤسسة البركة الدولية المحدودة في بريطانيا. و رغم بعض الانتقادات الموجهة إليها كـ [6] :

- اتجاهها للاستثمار خارج العالم الإسلامي.
- اعتمادها على العمليات التجارية بشكل أكبر باعتماد كبير على صيغة المرابحة بدلا من المشاركة.

[5] صالحي صالح ، تطور الأزمة التنموية في ظل البدائل المستوردة في العالم الإسلامي، ص 86.

[6] جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، سلسلة كتاب الأمة، الكتاب رقم 13.

إلا أن هذه الانتقادات يجب أن تفهم في ظل العالم اليوم محكوم بنظام رأسمالي مسيطر، و أن الحكومات الإسلامية ليس لها الاستعداد الكافي لدعم التجارب الإسلامية و أن المناخ الاستثماري في العالم الإسلامي غير مشجع.

و لا شك أن بروز مثل هذه المؤسسات يفتح الشهية لظهور مؤسسات أخرى، و يغري بالتفكير في تطبيقات أخرى و لا أدل على ذلك من توسع التجربة إلى مجال الزكاة، التأمين و الأوقاف و بعض مجالات الخدمات الاجتماعية كالمشافي و المصحات و التعليم.

5 ــ عجز الفكر الاقتصادي المعاصر على معالجة و تحليل الكثير من معالم الأزمة نتيجة عدم معقولية بعض المفاهيم [7] التي يستند إليها كمفهوم الرجل الاقتصادي بعقليته الحيوانية، و مفهوم السلعة الاقتصادية المستند إلى الندرة، وارتباط النشاط الاقتصادي بالمدى الزمني للحياة البشرية. و هي التي أدت إلى :

- تلوث البيئة
- أنانية الإنسان في التعامل
- التبذير وعدم المحافظة على الكون
- ربط التصرفات بالمقابل المادي

ومثل هذه المشاكل تشكل اليوم انشغالا لدى مفكري الغرب و لا يستطيعون إيجاد الحلول لها، طالما بقوا أسرى المفاهيم التقليدية للاقتصاد. و ثمة خروج عن هذه المفاهيم. والدعوة إلى ضرورة إدخال الأخلاق و الجوانب المعيارية في الاقتصاد.

إن الإسلام يقدم مفاهيم بديلة، فالرشد يدرج الفضيلة و لا يبعد إحساس الإنسان بوجوده في مجتمع له التزامات تجاهه، و السلعة تتعدى كونها نادرة، لأن الكون أمانة في يد الإنسان و بالتالي لا بد من المحافظة عليه، و آثار النشاط الاقتصادي تتعدى الحياة الأخرى.

إن أزمة الفكر الاقتصادي تبرز بشكل واضح من خلال عجزه على إيجاد الحلول للأزمات الاقتصادية الحادة و التي أصبحت تتصف بالاستمرار.

و إذا كانت العوامل التي تم التطرق إليها تعمل لصالح الاقتصاد الإسلامي فإن ثمة عوامل أخرى تمثل تحديات جدية أمامه فهل يستطاع تجاوزها؟

[7] قدي عبد المجيد، ورقات في الاقتصاد الإسلامي، ص 35-37.

المجموعة الثانية : عوامل التحدي و الإعاقة للاقتصاد الإسلامي

1 ــ إن تطور النظرية الاقتصادية المعاصرة لم يكن من دون سبب، و إنما محكوما بوجود مشكلات اقتصادية نتيجة التطبيق الواقعي لفكر معين؛ الأمر الذي يدفع إلى تحليلها ومحاولة إيجاد العناصر المشكلة لها. و التجربة التاريخية للمسلمين بينت ذلك فالرسول ــ ص ــ هدى إلى قانون الأسواق في حادثة ارتفاع السعر، و عمر بن الخطاب استطاع التوصل إلى معالم سياسة اقتصادية لمعالجة أزمة المجاعة، و الغلاء في مصر ألهم المقريزي أن النقود الرديئة تطرد الجيدة من التداول. . . الخ .

و الفكر الاقتصاد الإسلامي اليوم يجد نفسه أمام مفارقتين :

أــ الأولى : إما أن يحلل و يعالج ظواهر غريبة نتاج تطبيقات غير إسلامية سواء بأدوات إسلامية أو وضعية ليجد نفسه في أفضل الحالات يضفي عليها أحكاما قيمية أو فقهية.

ب ــ الثانية : إما أن يقف منها موقف المتفرج باعتبار أنها ليست من صنع الإسلام، و بالتالي فإنه غير معني بها.

و كلا المفارقتين لا تعملان على نمو الاقتصاد الإسلامي وبروز تحليلات نظرية إسلامية تستلهم الواقع. و مثل هذا الواقع من شأنه أن يؤثر حتى على فقه المعاملات لما له من صلة بالاقتصاد الإسلامي. فالفقه اليوم متأخر عن مواكبة المستجدات نتيجة الفراغ في التكوين الاقتصادي للفقهاء و عدم إدراكهم لكنه الكثير من المعاملات المعقدة و المركبة.

إن نمو الفكر الاقتصادي الإسلامي من شأنه أن يحسن الأداء الفقهي لما يمكن أن يساعده على ترجيح بعض الآراء على حساب أخرى [8] .

و غياب مثل هذا التطبيق يجعل البحث في الاقتصاد الإسلامي يراوح مكانه، مما يجعله غير قادر على الإدلاء بموقفه في الكثير من القضايا. و هذا ما يخلط لدى الكثير من المهتمين بهذا المجال فأغلب كتاباتهم هي أقرب إما إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية أو تاريخ الفكر الاقتصادي لدى المسلمين القدامى.

فمثلا في الدراسات الاقتصادية بدلا من الاهتمام بالمؤسسات لا زلنا نرى الحديث عن الأفراد كالإمام، المحتسب، صاحب الخراج . . . الخ، و لا زلنا نجد في موارد

[8] محمد أنس الزرقاء، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم و المنهج، في مجلة جامعة عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2/ 1991 ، ص 25.

الدولة الحديث عن بعض الموارد التي لم يعد ممكنا وجودها لتغيير طبيعة العلاقات الدولية و مفهوم الحرب و السلام و مفهوم المواطنة، و هناك من يرفض الضريبة باعتبارها مكسبا. مثل هذه التحليلات لا تساهم في بلورة و نشر الاقتصاد الإسلامي.

2 ــ يعرف الإسلام اليوم حملة شرسة على مقوماته و أصوله تغذيها اعتبارات كثيرة منها :

- الخوف من الإسلام باعتباره بديلا عن الإيديولوجية في ظل الفراغ العقائدي و انتشار الصحوة الإسلامية، خاصة و أن الوحدة الثقافية بين المسلمين قائمة دائما مما يشكل خطرا على الحضارة الغربية التي أصبحت مرفوضة حتى من طرف أبنائها دون أن يجدوا البديل.
- طريقة عرض الإسلام من قبل بعض المسلمين بما لا يتناسب مع الواقع، و الوقوف على حرفية بعض النصوص دون الأخذ بعين الاعتبار لمقاصد الإسلام و دون إعمال بعض القواعد كتغير الأحكام بتغير الأزمان؛
- السلوك العنيف لبعض المسلمين في مواجهة الغير أو مواجهة بعضهم بعضا حتى أصبح مصطلح الإرهاب لصيقا بالمسلمين.

كل هذه العوامل و في ظل احتكار غير المسلمين لوسائل الإعلام المتطورة أصبح يوحي للناس أن السبب في ذلك البنية الفكرية للمسلمين المستندة إلى القرآن و السنة. مما يجعل الجاهلين بالإسلام ينفرون منه. و ربما رسخت مثل هذه المفاهيم حتى لدى بعض المسلمين القليلي الإطلاع على ما في الإسلام من هدى و سلام.

إن هذا الحاجز النفسي بين الإسلام و غير المسلمين من شأنه أن يؤدي إلى رفض كل ماله علاقة بالإسلام سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا.

و لتغيير هذه الصورة لا بد من وجود وسائل اتصال كبيرة قادرة على الوصول إلى الغير، و قادرة على حسن عرض الإسلام بما يؤدي إلى تقبل حلوله و مناهجه.

3 ــ لقد أدت سنوات الاستعمار التغريبي للبلاد الإسلامية مشفوعة بأساليب الغزو الفكري إلى بروز قادة مسلمين بعقليات غربية " يعتبرون أنفسهم أقلية ممتازة

منفصلة على أغلبية ناقصة" [9] يسعون إلى تغيير المسلمين. و هكذا يبرز دعاة اللائيكية و فصل الإسلام عن شؤون الحياة و قصره على الشعائر. و مثل هذه القناعات من شأنها أن تخنق أي مبادرة في اتجاه تجسيد بعض الأفكار الإسلامية الاقتصادية في أرض الواقع. و لا يمكن لأي شعب من الشعوب الأخرى المغامرة بتطبيق تجربة غير مطبقة عند أهلها و غير مسبوقة لما يحمله من مخاطر.

لقد عرفت كل التجارب الاقتصادية الانتشار بفضل تطبيقها أولا لدى المؤمنين بها. إن العقليات الغربية الحاكمة اليوم في الكثير من البلاد الإسلامية لم تقف عند تطبيق الإسلام، و إنما جندت أقلاما و إعلاما لمواجهة أصحاب الأفكار الإسلامية و تسفيه أقوالهم و حجمهم، دون تمكينهم من عرض حجمهم و أفكارهم بالمقابل.

4 ــ لقد استغل بعض الناس حماسة المسلمين لدينهم و التزام بعضهم بأحكامه، وخوفهم من الوقوع في الحرام، فلجأووا إلى تأسيس مؤسسات تحمل يافطة الإسلام. فكانت التجربة مرة، نتيجة الخداع الذي تعرض له البسطاء من الناس. فأصبحت مثالا لدى كل فرد على عدم جدية المسلمين و استغلالهم للإسلام كشعار. مما جعل الناس في ريبة وشك من كل دعوة إلى الإسلام. كما أن هناك إفراطا في التفاؤل وفي تقييم التجارب كتجربة البنوك فلقد تم اعتبارها :

- أنها الخطوة الهامة في اتجاه أسلمة الاقتصاد في الوقت الذي يشمل الإسلام جوانب كثيرة لا يشكل المال إلا إحداها [10] .
- اعتبار أن نجاحها هو نجاح الإسلام مما يعني أن فشلها هو فشل للإسلام مما جعل التقييم الموضوعي لها أمرا نادرا، و حمل الناس على مؤازرتها بشكل عاطفي، و جنب مسؤوليتها كل نقد في اتجاه الإصلاح و التصحيح.
- اعتبارها قادرة على حل مشكلات المجتمعات الإسلامية مما صرف النظر عن الاهتمام بالجوانب الأخرى، و بأسلمة المجتمع و مؤسساته ككل.

5 ــ الطبيعة الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية المتسمة بتشابكها و ترابط الأسواق العالمية، مما افرز معطى جديدا يتمثل في ترابط السياسات الاقتصادية بما

[9] عيسى جعنيط، التيار التغريبي في الجزائر، في البصيرة، العدد 1997/1 ، ص 160.

[10] أحمد صادق سعد، الفكر المعاصر، ص 267- 268.

يجعل السياسات القطرية تفقد إلى حد كبير بريقها، و لم تعد قادرة على مجابهة المشكلات الاقتصادية. فأي حل يتم تقديمه لا بد أن يتسم بصفة الشمولية و العالمية، و أي تحليل لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الخارجية. و هذا ما يخلق صعوبات للمحلل الاقتصادي في الإسلام بخصوص التوفيق بين الاعتبارات الإسلامية و غير الإسلامية و بين الاعتبارات المحلية و العالمية.

ثم أن هناك قضايا مستجدة لا زالت بعيدة عن اهتمام المفكرين المسلمين كقضايا التسلح، تلوث البيئة، التنمية المستدامة و التضخم العالمي فهل يتم تناولها من قبل المحللين برؤية إسلامية و هل يمكن للآخرين تبني أطروحات المسلمين؟

كل ما سبق يجعل الإجابة عن مستقبل الاقتصاد الإسلامي رهينة بقدرة المسلمين على العمل و على عرض الإسلام في أجلى صورها، و تعزيز القدرات الاجتهادية لديهم بما يمكنهم من مواكبة الجديد و إقناع الغير بنتاج فكرهم. وساعتها بإذن الله بنصره "و يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله".

المراجع :

1 ــ جعنيط عيسى، التيار التغريبي في الجزائر جذوره و امتداداته، في مجلة البصيرة، العدد / 1997.

2 ــ الزرقاء محمد أنس، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم ز المنهج، في مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد 1990/2.

3 ــ سعد أحمد صادق، دراسات في المفاهيم لدى المفكرين الإسلاميين: الفكر المعاصر، بيروت دار الفارابي، 1990.

4 ــ صالحي صالح، تطور الأزمة التنموية في ظل البدائل المستوردة في العالم الإسلامي، في مجلة البصيرة، العدد 1997/1.

5 ــ قدي عبد المجيد، ورقات في الاقتصاد الإسلامي، برمنغهام: مركز الدراسات الإسلامية، 1995.

6 ــ .....، الكوكبة وواقع دول العالم الثالث، مقال في انتظار النشر.